# أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في التنبؤ بالفشل المالي دراسة تطبيقية في عينة من المصارف المساهمة الخاصة في محافظة أربيل

**رازاو رزگار حسن** [1] **د. پرژين شيخ محمد عزيز** [2]

[1] قسم تقنيات المحاسبة, الكلية التقنية االدارية أربيل, جامعة أربيل التقنية, أربيل, العراق

[2] قسم تقنيات المحاسبة, الكلية التقنية االدارية أربيل, جامعة أربيل التقنية, أربيل, العراق

## المستخلص

هدف البحث إلى بيان أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و بعدها في المصارف المساهمة الخاصة في محافظة أربيل، و تم تقسيم فترة البحث على فترتين متساويتين بحيث أن الفترة الأولى هي فترة قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (2013-2014)، أما الفترة الثانية فهي فترة بعد تبني تلك المعايير(2016-2017)، و تم استخدام تحليل الانحدار البسيط بهدف إختبار فرضيات البحث. و توصل البحث إلى أن هناك أثراً معنوياً ذات دلالة إحصائية لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث، و كذلك هناك أثراً معنوياً ذات دلالة إحصائية لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث و لكن هذا الأثر هو أكبر مما كان عليه قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية. و كذلك بينت نتائج البحث بأن المعلومات المحاسبية كانت أكثر ملاءمة و أقرب الى الواقع للتنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية مما كانت عليها قبل تبني تلك المعايير، و من أهم التوصيات التي يوصي بها البحث هي ضرورة الإعتماد على المعلومات المحاسبية المستخرجة من القوائم المالية المعدة على أساس معايير الابلاغ المالي الدولية و استخدامها في نماذج التنبؤ بالفشل المالي فضلاً عن ضرورة تطبيق تلك المعايير من حيث الجوهر و في القطاعات جميعها بصورة عامة و المصارف عينة البحث بصورة خاصة لما يقدمه من المعلومات المحاسبية التي تتسم بالملاءمة و الجودة العالية.

**مفاتيح الكلمات:** المعلومات المحاسبية، الملاءمة، معايير الإبلاغ المالي الدولية، التنبؤ بالفشل المالي.

## 1. المقدمة

شهدت بيئة الاعمال الدولية في الآونة الاخيرة العديد من التغييرات و من أهمها ازدياد المعاملات التجارية و التجارة الدولية والاستثمارات بين الوحدات الاقتصادية في مختلف دول العالم مما أدى الى ضرورة مواكبة هذه التطورات على المستوى الدولي، ففي ضوء ذلك تم التوجه الى ضرورة تبني اطار موحد و متكامل من المعايير المحاسبية من أجل تحقيق توافق محاسبي دولي بهدف تزويد مستخدمي القوائم المالية بالمعلومات المحاسبية المفيدة و الملائمة إذ أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير الابلاغ المالي الدولية التي تهدف الى استخدامها كونها مجموعةً واحدةٍ من المعايير المحاسبية عالية الجودة للمساعدة في تقليل الاختلافات في اعداد القوائم المالية و عرضها و المحاولة في توحيد الممارسات المحاسبية بهدف مساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم.

و من الواضح أن أحد أهم أهداف مجلس معايير المحاسبة الدولية هو تزويد المستفيدين بمعلومات محاسبية مفيدة، و لكي تكون المعلومات المحاسبية مفيدة و مؤثرة عند اتخاذ القرار و صالحة لعملية التنبؤ المالي يجب أن تكون ملاءمة و تعبر بصدق عما تستهدف ان تعبر عنه، و تتسم المعلومات بخاصية الملاءمة عندما تؤثر في قرارات المستخدمين و ذلك من خلال مساعدتهم على تقييم الاحداث الماضية أو الحالية أو المستقبلية، و يجدر بالذكر أن المعلومات المحاسبية الملائمة هي تلك التي تكون قادرة

مجلّة پۆليتكنيك للعلوم الإنسانية والإجتماعية
المجلد 2، العدد 1 (2021)
أُستلم البحث في 26 يناير 2021؛ قُبل في 12 آذار 2021
ورقة بحث منتظمة: نُشرت في 26 يونيو2021
البريد الإلكتروني للمؤلف :razaw.hasan@epu.edu.iq
حقوق الطبع والنشر ©2021 رازاو، برزين . هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

على إحداث فرق في القرارات التي يتخذها المستخدمون.

و بما أن المعلومات المحاسبية هي العمود الفقري لأي وحدة اقتصادية لذلك يعتمد نجاح أو فشل القرارات التي تتخذها الجهات المعنية على مدى صحة و دقة المعلومات المقدمة اليها، و إنَّ تحليل المعلومات المحاسبية التي تحتويها القوائم المالية للوحدة الاقتصادية لفترة أو فترات مالية يساعد مستخدمي القوائم المالية و متخذي القرارات في التنبؤ بالفشل المالي و ايضا التعرف على أسبابه، اذ يمثل الفشل المالي في العملية التي تبدأ فيها الوحدة الاقتصادية بالسير في طريق طويل من التعثرات المالية التي قد تنتهي بها الى الاعسار ثم الافلاس، و بذلك ينبغي على الادارة اتباع اجراءات و اساليب للكشف عنه في وقت مبكر بهدف تحذير الوحدة الاقتصادية قبل الوقوع فيه لاتخاذ ما يلزم من الاجراءات التصحيحية التي تمنع الوحدة الاقتصادية الوصول الى مرحلة الافلاس و التصفية.

## 2. المبحث الأول: منهجية البحث و بعض من الدراسات السابقة

### 2.1 منهجية البحث

#### 2.1.1 مشكلة البحث

في ظل التطورات المتسارعة في مجال الأعمال و التجارة العالمية التي شهدها العالم، أصبح علم المحاسبة من العلوم الأساسية التي لها دور مهم و بارز نظراً لما يوفره من معلومات تساعد العديد من الأطراف ذات العلاقة داخل الوحدات الاقتصادية و خارجها في اتخاذ القرارات الرشيدة، لذلك تسعى المنظمات و الهيئات المسؤولة عن تنظيم المحاسبة في العالم الى مواكبة تلك التطورات المتسارعة بحيث ان مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) قد أخذ على عاتقه إصدار معايير الابلاغ المالي الدولية بهدف تقديم معلومات محاسبية ملائمة و أكثر فائدة للمستخدمين لأغراض عمليات التنبؤ و التقييم و اتخاذ القرارات، و نظراً لأن البنك المركزي العراقي الزم المصارف بتبني معايير الابلاغ المالي الدولية (IFRS) ابتداءً من 2016/1/1 بهدف مواكبة التطورات في مجال المحاسبة، و نظراً لإتساع نطاق المصارف المهددة بالفشل المالي لذلك تنبع مشكلة البحث من مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للتنبؤ بالفشل المالي، و يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال التساؤلات الآتية:

1- هل أن لملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث ؟
2- هل أن لملاءمة المعلومات المحاسبية أثر في التنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث ؟
3- هل أن المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية هي أكثر ملاءمة و أقرب الى الواقع للتنبؤ بالفشل المالي مما كانت عليها قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في المصارف عينة البحث ؟

#### 2.1.2 أهداف البحث

يهدف البحث الحالي الى تحقيق الآتي:

1- التطرق الى مفهوم معايير الإبلاغ المالي الدولية.
2- التعرف على مفهوم المعلومات المحاسبية و خصائصها و على وجه الخصوص خاصية الملاءمة، و أيضا بيان مفهوم الفشل المالي للوحدات الاقتصادية و عرض أهم نماذج التنبؤ به.
3- إبراز أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و بعدها للمصارف عينة البحث.

#### 2.1.3 أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من خلال الأهمية العلمية و العملية للبحث و هي كما يأتي:

1- الأهمية العلمية: تنشأ الأهمية العلمية للبحث في أهمية تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و ازدياد استخدام المعلومات المحاسبية المعدة على وفق تلك المعايير من قبل المستخدمين عند إتخاذ القرارات بما يسهم في إمكانية معرفة أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي الذي بات من الموضوعات المهمة التي تؤثر في المصارف و لم تحظَ بالدراسات الكافية من قبل الباحثين.
2- الأهمية العملية: تقتصر الأهمية العملية للبحث في أنه يقدم دليلاً عملياً حول أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية و بعدها، إذ يحتوي دراسة تطبيقية من خلال استخدام المعلومات المحاسبية الواردة في التقارير المالية للمصارف عينة البحث التي قامت بتبني معايير الابلاغ المالي الدولية بشكل الزامي ابتداءً من 2016/1/1 للتنبؤ بالفشل المالي و كذلك مقارنتها مع استخدام المعلومات الواردة في التقارير المالية لهذه المصارف قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية.

#### 2.1.4حدود البحث

1- الحدود المكانية: تتمثل الحدود المكانية للبحث عينة من المصارف المساهمة الخاصة في محافظة أربيل و المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية و البالغ عددها اثنا عشرَ (12) مصرفاً.
2- الحدود الزمانية: تتمثل الحدود الزمانية للبحث فترتين متساويتين، إذ إنَّ الفترة الأولى هي فترة قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (Pre-IFRS) و المتمثلة بسنتي ( 2014-2013)، أما الفترة الثانية هي فترة بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (Post-IFRS) و المتمثلة بسنتي (2017-2016).

#### 2.1.5 فرضيات البحث

إستكمالا لمتطلبات البحث و بهدف الإجابة عن تساؤلاته تم وضع الفرضيات الآتية:

1- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف المساهمة الخاصة عينة البحث.
2- يوجد تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف المساهمة الخاصة عينة البحث.
3- المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية هي أكثر ملاءمة و أقرب الى الواقع للتنبؤ بالفشل المالي مما كانت عليها قبل تبني

معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث.

### 2.1.6 أنموذج البحث

يوضح الأنموذج التالي متغيرات البحث و يتكون من متغير مستقل واحد (ملاءمة المعلومات المحاسبية) و متغير تابع واحد (التنبؤ بالفشل المالي) و متغير وسيط ( معايير الابلاغ المالي الدولية IFRS)، و كما موضح في أدناه:

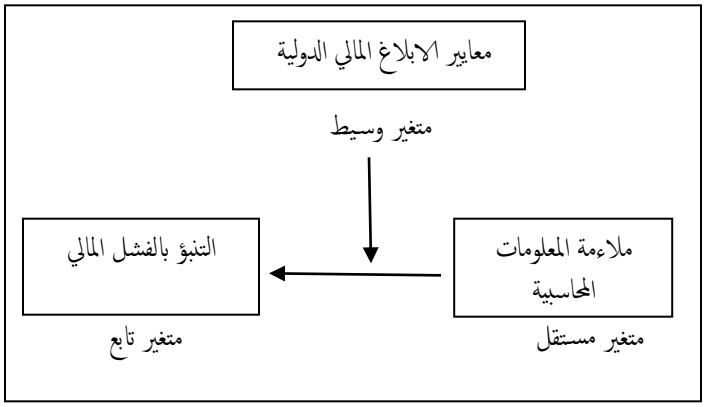


الشكل (1): انموذج البحث
المصدر: من اعداد الباحثتان

### 2.2 بعض من الدراسات السابقة

1- دراسة (العامري و جبر، 2018) بحث مستل من رسالة ماجستير بعنوان "البيانات المحاسبية المعدلة و اثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات: دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية"

هدفت الدراسة الى اكتشاف الفشل المالي في وقت مبكر و مساعدة الوحدات الاقتصادية الى مواجهته باستخدام بيانات محاسبية معدلة حيث أخذت الدراسة بنظر الاعتبار تأثير الارتفاع في المستوى العام للاسعار و انخفاض القوة الشرائية لوحدة النقد في البيانات المحاسبية، إذ تم الاعتماد على أسلوب القوة الشرائية العامة و على أساس الأسعار القياسية العامة بالشكل الذي يؤدي الى زيادة فاعلية القوائم المالية في التعبير الحقيقي عن مركز المالي الوحدة الاقتصادية و نتيجة أعمالها، و من ثم توفير المعلومات المفيدة بهدف مساعدة المستخدمين لها في اتخاذ القرارات المناسبة و التوصل الى نتائج أكثر دقة و موضوعية عند استخدامها في الكشف المبكر عن الفشل المالي، و بغية تحقيق ذلك تم تطبيق أسلوب الكلفة التأريخية المعدلة في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية باستخدام الأرقام القياسية العامة للكشف عن حالات الفشل المالي من خلال تطبيق أنموذج (Altman Z-score).

و توصلت الدراسة الى عديد من الاستنتاجات من أهمها وجود امكانية للوحدات الاقتصادية على تعديل بياناتها المحاسبية باستخدام أسلوب القوة الشرائية العامة، و تطبيق أنموذج الكشف عن الفشل المالي سنوياً و إظهار المركز المالي و نتيجة أعمالها الحقيقية من سنة لأخرى، كما أثبتت الدراسة أنه بإمكان الوحدات الاقتصادية عينة الدراسة تجنب الوقوع في الفشل المالي عند اكتشافه في وقت مبكر لأن الفشل المالي يمر بمراحل متعددة. و أوصت الدراسة بضرورة التزام الوحدات الاقتصادية بالمعايير المحاسبية الدولية و القواعد المحلية عند إعداد قوائمها المالية في أوقات الارتفاع في المستوى العام للأسعار و ذلك لأهميتها في بيان وضعها المالي بالشكل الحقيقي و مساعدة مستخدمي القوائم المالية في التعرف على آثار الارتفاع في المستوى العام للأسعار على البيانات المالية للوحدة الاقتصادية.

2- دراسة (مليجي، 2014) بحث منشور بعنوان "أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية و قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية: دراسة نظرية و تطبيقية"

هدفت الدراسة الى اختبار أثر التحول الى اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية و قيمة الشركات المسجلة و تحليل الأثار المترتبة في قرارات المستثمرين من جهة و في بيئة الأعمال السعودية من جهة أخرى، حيث اعتمدت الدراسة على تحليل القوائم المالية للشركات السعودية المسجلة من خلال بناء أنموذجين لقياس الأثر، الأول لقياس أثر معايير الابلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية و الثاني لقياس التأثير في قيمة الشركة، كما اعتمدت الدراسة على استطلاع رأي عينة من المستثمرين في الشركات السعودية لقياس اتجاهاتهم نحو تأثير التحول الى معايير التقارير المالية الدولية في قراراتهم الاستثمارية.

و توصلت الدراسة الى وجود تأثير إيجابي لمعايير الابلاغ المالي الدولية في جودة المعلومات المحاسبية فضلاً عن وجود تأثير إيجابي لهذه المعايير في قيمة الشركات المسجلة، كما توصلت الدراسة الى أن معايير الابلاغ المالي الدولية تؤثر في قرارات المستثمرين و توجهاتهم المستقبلية. و أوصت الدراسة بضرورة استكمال إعداد بيئة الأعمال السعودية لإتمام التحول الى معايير التقارير المالية الدولية في القطاعات الاقتصادية جميعها، و زيادة وعي معدي القوائم المالية و مستخدميها بأهمية هذه المعايير.

3- دراسة (Huo, 2006) بحث منشور بعنوان " Bankruptcy Situation Model in Small Business: The Case of Restaurant Firms" " أنموذج حالة الإفلاس في منشآت الأعمال الصغيرة: حالة شركات المطاعم"

هدفت الدراسة الى وصف نماذج التنبؤ بالإفلاس ومناقشتها من خلال عرض إيجابيات النماذج المقترحة وسلبياتها لتحديد العوامل المناسبة لظاهرة الفشل في الحالات التي تتعلق بالمطاعم التي تعرضت بالإفلاس. تم تحديد عينة مكونة من (11) مطاعم التي تعرضت بالإفلاس من 1993 الى 2003 المسجلة في لجنة الأوراق المالية والبورصات (SEC). و تم تطبيق النسب المالية على بيانات قائمة الدخل ،والميزانية العمومية، التدفقات النقدية، و قائمة التغير في الحقوق الملكية من خلال استخدام أنموذج (Atlman، Springate،Fulmer) . و من أهم الاستنتاجات التي وصلت اليها الدراسة هو أنه يمكن استخدام أنموذج (Altman) في الوحدات الاقتصادية غير الصناعية لما يوفره من النتائج الدقيقة للتنبؤ بالفشل و الافلاس المالي.

و أوصت الدراسة بضرورة إجراء عمليات التنبؤ بالفشل المالي من قبل إدارة الوحدات الاقتصادية الصغيرة و على الخصوص إدارة المطاعم للتأكد من الوضع المالي و ما إذا كانت الوحدة قد حققت أهدافها و أيضا لاتخاذ الاجراءات التصحيحية اللازمة في المستقبل.

**2.3 من خلال استعراض الدراسات السابقة يمكن للباحثتان الاشارة الى ماتميز به البحث الحالي:**

1- ركزت إحدى الدراسات على المعلومات المحاسبية المعدلة بالأرقام القياسية للأسعار و استخدامها في تطبيق نماذج التنبؤ بالفشل المالي، بينما يركز البحث الحالي على استخدام المعلومات المحاسبية الفعلية السنوية و غير المعدلة الواردة ضمن التقارير المالية للمصارف عينة البحث.

2- إنَّ الدراسات السابقة التي تناولت موضوع التنبؤ بالفشل المالي ركزت على استخدام بيانات مالية للقطاع الصناعي و غير المصرفي في حين استخدم البحث الحالي البيانات المالية للمصارف المساهمة الخاصة في القطاع المصرفي.

3- ركزت الدراسات السابقة على استخدام نماذج متعددة للتنبؤ بالفشل المالي مثل أنموذج (Altman, Springate, Fulmer) ،، بينما يركز البحث الحالي على استخدام أنموذج (Sherrod 1987) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة البحث.

## 3 المبحث الثاني: الاطار النظري للبحث

### 3.1 المعلومات المحاسبية و خصائصها

#### 3.1.1 تعريف المعلومات المحاسبية

اشتقت كلمة المعلومات من الأصل اللاتيني مما يعني التعليم و نقل المعرفة، و تعد المعلومات بأنها البيانات التي تم اعدادها لتصبح في شكل أكثر نفعاً للفرد في المستقبل التي كانت لها قيمة في الاستخدام الحالي أو المتوقع أو في القرارات المتخذة (الجحاوي و العبيدي، 2016: 16)، و إنَّ المعلومات المحاسبية تتكون من البيانات التي تم جمعها ومعالجتها لأغراض إبداء الرأي، أو بوصفه أساساً للتنبؤ، أو لإتخاذ القرارات، وتكون المعلومات المحاسبية رقمية مثل القوائم المالية، وهكذا فإن المعلومات المحاسبية هي البيانات التي تمت معالجتها للحصول على مؤشرات ذات معنى تستخدم أساساً لعملية اتخاذ القرارات والتنبؤ بالمستقبل، وتفيد في اتخاذ القرارات وتمثل دورها في تخفيض عدد البدائل، وتخفيض مقدار عدم التأكد الذي تتضمنه البدائل (جمعة وأخرون، 2007: 8)، و أيضاً المعلومات المحاسبية هي عبارة عن مجموعة من البيانات يتم معالجتها للخروج بالمنتج نهائي و هو المعلومات، و يتم ذلك عن طريق المعالجة المحاسبية، و لكن هذه المعلومات يجب أن تتميز بخصائص تتسم بها هذه المعلومات المحاسبية حتى تكون ذات فائدة و يمكن استخدامها من قبل الاطراف الداخلية و الخارجية جميعها (بطل، 2019: 12).

في ضوء التعاريف المقدمة أعلاه، ترى الباحثتان بأن المعلومات المحاسبية هي كل من المعلومات الكمية و غير الكمية التي تتعلق بالأحداث الاقتصادية فهي تمثل المنتج النهائي للنظام المحاسبي الذي يذهب الى البيئة المحيطة في البيانات التي تمت معالجتها و تشغيلها لتعبر عن حقائق و أحداث اقتصادية مما يؤكد أنها تساعد في زيادة قدرة مستخدميها على تخاذ القرارات المناسبة.

#### 3.1.2 الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية

قامت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في السنة 1989 بوضع الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ونشرها، وتم في السنة 2001 تعديل هذا الإطار من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) الذي حل مكان لجنة معايير المحاسبة الدولية، كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار سنة 2010 حيث تم إعادة هيكلة الإطار المفاهيمي السابق، وقد تم استكمال التعديلات على الإطار المفاهيمي بإصدار نسخة منقحة (معدلة) في سنة 2018، حيث تتضمن النسخة المعدلة من الإطار المفاهيمي تغيرات شاملة للإطار المفاهيمي السابق الصادر سنة 1989 والمعدل سنة 2010 (حميدات، 2019: 5). يبين الإطار المفاهيمي خصائص المعلومات المحاسبية الواجب توفرها حتى تكون تلك المعلومات أكثر فائدة لمستخدمي المعلومات لاتخاذ القرارات حول الوحدة الاقتصادية و الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية المفيدة التي تطبق على المعلومات الواردة في القوائم المالية (المصدر نفسه: 8)، عرف (FASB) الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بأنها الخواص التي تميز المعلومات (الأكثر افادة) عن المعلومات (الأقل افادة) (Kieso et al, 2019: 69).

و يعد البيان رقم (8) الصادر عن مجلس معايير المحاسبة المالية سنة 2010 بعنوان الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية البحث الأكثر شمولية وأهمية، ومازال يمثل المرجعية الأولى في تقييم الممارسات المحاسبية وتطويرها (الجحاوي و العبيدي، 2014: 71)، حيث الخصائص النوعية إما أن تكون الخصائص الأساسية (تتكون من الملاءمة و التمثيل الصادق) أو الخصائص التعزيزية ( و تشمل القابلية للمقارنة، القابلية للتحقق، التوقيت المناسب، و القابلية للفهم) و ذلك بالاعتماد على ان تكون المعلومات المحاسبية أكثر نفعاً و فائدة لمتخذي القرارات (Kieso et al, 2019: 69)، و فيما يأتي شرح لكل خاصية من الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية:

**أولاً: الخصائص النوعية الأساسية:**

أشار (FASB) إلى أن الملاءمة والتمثيل الصادق هما الخاصيتان الأساسيتان اللتان تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرار كما ورد في بيان FASB رقم (8) لسنة 2010 فإن الخواص التي تميز المعلومات (الأكثر افادة ) عن المعلومات (الأقل افادة) هما الملاءمة والتمثيل الصادق مع بعض الخواص الأخرى المتفرقة منها (عن الجحاوي و العبيدي، 2014: 71)، و فيما يأتي عرض لمفهوم تلك الخصائص:

**1- الملاءمة:**

الملاءمة هي إحدى الخاصيتين الأساسيتين اللتين تجعلان المعلومات المحاسبية مفيدة في عملية اتخاذ القرارات (Kieso et al, 2019: 69)، و تكون المعلومات المحاسبية ملائمة عندما تتصف بالقدرة في إحداث فرق في اتخاذ القرارات ( FASB, SFAC NO.8, 2010: 17)، و تعد المعلومات المحاسبية غير ملاءمة اذا كانت ليس لها تأثير في القرار (Kieso et al, 2020: 123). و لكي تكون المعلومات المحاسبية ملائمة ينبغي توافر مجموعة من الخصائص الفرعية التي تمثل مكونات خاصية الملاءمة و هي (FASB, SFAC NO.8, 2010: 17):

أ- القيمة التنبؤية:

يكون للمعلومات المحاسبية قيمة تنبؤية اذا تم استخدامها كمدخلات لعمليات تم القيام بها من قبل المستخدمين للتنبؤ بمخرجات مستقبلية، أي انه ليس من الضروري أن تكون لتلك المعلومات القدرة على تكوين توقعاً أو تنبؤاً حتى تكون لها قيمة تنبؤية، و انما يكفي أن تسهم تلك المعلومات في ظل ما يمتلكه مستخدميها من خبرة في بناء تنبؤاتهم.

ب- القيمة التوكيدية:

تكون للمعلومات قيمة توكيدية عندما توفر لمستخدميها معلومات تغذية عكسية (استرجاعية) يتم من خلالها تقييم القرارات المتخذة سابقاً لغرض تأكيد تلك القرارات أو تغييرها مستقبلاً.

ت- الأهمية النسبية

تكون للمعلومات أهمية نسبية إذا كان حذف أو تحريف تلك المعلومات يمكن أن يؤدي الى التأثير في القرارات التي يتخذها المستخدمون، فالأهمية النسبية تعد أحد جوانب خاصية الملاءمة، و يتم تحديد الأهمية النسبية لعنصر ما بالاستناد الى طبيعة أو حجم العنصر الذي يعكس المعلومة التي تعود اليه سياق الابلاغ المالي للوحدة الاقتصادية.

**2- التمثيل الصادق:**

هي الخاصية الثانية من الخصائص الأساسية التي تجعل المعلومات المحاسبية مفيدة لاتخاذ القرارات، و يقصد بها ثقة المستخدم بالمعلومات المحاسبية بأن الارقام و الأوصاف تعكس ما هو موجود فعلاً و يشمل تصوراً كاملاً لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم لفهم ظاهرة معينة (مشجل و محاوش، 2017: 7)، و إنَّ التقارير المالية تمثل الظواهر الاقتصادية على هيئة كلمات و أرقام تمثل المعلومات، و لكي تكون المعلومات مفيدة، يجب أن لا تمثل الظواهر الاقتصادية على نحو ملائم فقط، بل ينبغي أن تمثل الظواهر و الأحداث بصدق و أمانة ( FASB SFAC NO.8, 2010: 17)، و حتى تكون المعلومات المحاسبية تمثل بصدق يجب أن تكون كاملة و محايدة و خالية من الأخطاء (Kieso et al, 2019: 71)، و فيما يأتي توضيح لهذه الخصائص (FASB SFAC NO.8, 2010: 18):

أ- الاكتمال:

إنَّ الاكتمال يعني الوصف لجميع المعلومات اللازمة للمستخدم من الظواهر التي يجري وصفها، متضمنة الأوصاف والتفسيرات الضرورية جميعها.

ب- الحيادية:

إنَّ الوصف يعتبر محايداً عندما يكون غير متحيز في اختيار أو عرض المعلومات، إذ أنَّ العرض المحايد خالٍ من التحريف أو التشويه أو الترجيح أو التأكيد أو تكوين رأي حولها، و إلا من ناحية أخرى و بخلاف ذلك، سيؤدي التحيز في عرض المعلومات الى زيادة احتمال استقبالها بصورة مؤيدة أو غير مؤيدة من قبل مستخدميها.

ت- خلو من الاخطاء

و يعني أنه ليس هناك أخطاء أو إغفال في وصف الحدث الاقتصادي، و إنَّ العملية المستخدمة في إنتاج المعلومات و توصيلها قد تم تحديدها و تطبيقها بدون أخطاء، و في هذا السياق، فإن المعلومات الخالية من الخطأ لاتعني الدقة من النواحي جميعها،

**ثانياً: الخصائص النوعية التعزيزية**

إن الخصائص النوعية التعزيزية هي مكملة للخصائص النوعية الأساسية، و هذه الخصائص تميز بين المعلومات الأكثر فائدة من تلك الأقل فائدة، و تتمثل بالقابلية للمقارنة و القابيلة للتحقق و الوقتية و قابلية الفهم (Kieso, 2020: 130)، وفيما يأتي عرض لمكونات الخصائص التعزيزية (FASB SFAC NO.8, 2010: 19-21):

1- القابلية للمقارنة:

إنَّ قابلية المقارنة تمكن المستخدمين من تحديد و فهم التشابه والاختلاف بين العناصر، بخلاف غيرها من الخصائص النوعية، فقابلية المقارنة لاتخص عنصراً واحداً، وإنما تتطلب إجراء المقارنة بين بندين على الأقل.

2- القابلية للتحقق:

القابلية للتحقق يساعد مستخدمي المعلومات على التأكد من أن المعلومات تمثل الأحداث الاقتصادية بعمق، ويتم ذلك من خلال التوصل إلى إجماع حول النتائج الخاصة بالمعلومات من قبل شخصين مستقلين ذوي معرفة بتلك المعلومات.

3- الوقتية:

و تعني الوقتية تهيئة المعلومات لمتخذي القرار في الوقت المناسب لتكون ذات تأثير في قراراتهم، لذا فكلما كانت المعلومات قديمة، كلما كانت أقل فائدة، إلا أنَّ بعض المعلومات قد تستمر فائدتها بعد فترة طويلة من إنتهاء فترة إعداد التقارير، فمثلا بعض المستخدمين قد يحتاجون الى معلومات لغرض تحديد الإتجاه العام للوحدة الاقتصادية و تقييمه.

4- القابلية للفهم:

تشير هذه الخاصية الى تصنيف وتوصيف وتقديم المعلومات بوضوح وبدقة بحيث يسهل فهمها، وعلى الرغم من عدم إمكانية جعل المعلومات الناتجة عن بعض الأحداث الاقتصادية التي هي بطبيعتها معقدة، سهلة الفهم، وباستثناء ذلك فإن المعلومات الناتجة عن الأحداث في التقارير المالية يجب أن تكون قابلة للفهم، إلا أن تلك التقارير قد تكون غير كاملة ومضللة.

و مما سبق ترى الباحثتان و من خلال تصنيف و ترتيب FASB لأولويات الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التركيز على قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في قرارات المستخدمين و إفادة المستثمرين في وضع التوقعات، كما أنها تمكن متخذي القرار من المقارنة بين البدائل المتاحة لاختيار البديل الأمثل في أسس علمية و حقائق تفيد المفاضلة.

### 3.1.3 قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية

لقد حاولت العديد من الأدبيات المحاسبية قياس ملاءمة المعلومات المحاسبية باستخدام مدخل ملاءمة القيمة (Value Relevance) باعتبارها عبارة عن مقياس لمدى ملاءمة المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية المنشورة من خلال إطار علاقتها مع متغيرات سوق الأوراق المالية و يتم تقدير هذه القيمة على أساس مدى قدرة المعلومات المحاسبية على التأثير في القرارات المتخذة في سوق الأوراق المالية و سيظهر هذا التأثير من خلال تغيرات في أسعار الأسهم (المزوري، 2015: 76)، إذ عرف (عبدالرحمن) بأن ملاءمة القيمة هي عبارة عن ارتباط الرقم المحاسبي (المعلومات المحاسبية) مع مقياس ما للقيمة مثل أسعار الأسهم فإذا كان هذا الرقم يزيد من قوة العلاقة بينهما بشكل معنوي فانه يكون ذا قيمة ملاءمة و اذا لم يكن هناك علاقة معنوية بين الطرفين فإن الرقم المحاسبي (المعلومات المحاسبية) لن يكون له اية قيمة ملاءمة (عبدالرحمن، 2013: 49).

اعتمدت دراسات ملاءمة المعلومات المحاسبية على أنموذج السعر أو ما يعرف بأنموذج (Ohlson 1995) لقياس درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية (الجرف، 2017: 1078)، الذي يتكون من مؤشرين رئيسين أو معلومتين محاسبيتين ضمن القوائم المالية (الميزانية العمومية و قائمة الدخل)، و بموجب الأنموذج يتم استكشاف الارتباطات بين القيمة الدفترية لحقوق الملكية لكل سهم ( Book Value of equity Per Share-BVPS) (تمثل الميزانية العمومية) و ربحية السهم الواحد ( Earnings Per Share- EPS) (تمثل قائمة الدخل) مع سعر الأسهم (Kargin, 2013: 75)، بحيث كلما ارتفع الارتباط، زادت فائدة و ملاءمة المعلومات المحاسبية الصادرة عن الوحدات الاقتصادية لعملية اتخاذ اقرارات (Ball, 2016: 563)، و إنَّ معادلة هذا الأنموذج هي كما يلي (Odeomelam et al, 2019, 12):

$$SPjt = \beta_0 + \beta_1 EPSjt + \beta_2 BVEPSjt + \varepsilon jt$$

إذ إنَّ:

(Stock's Price (SPjt: سعر السهم للوحدة الاقتصادية j في السنة المالية المنتهية في t

(Earnings Per Share (EPSjt: ربحية السهم للوحدة الاقتصادية j في السنة المالية المنتهية في t

(Book Value of Equity Per Share (BVEPSjt: القيمة الدفترية لحقوق الملكية للسهم الواحد للوحدة الاقتصادية j في السنة المالية المنتهية في t

(Error ($\varepsilon jt$): خطأ القياس للوحدة الاقتصادية j في السنة المالية المنتهية في t

$\beta_0$: القيمة الثابتة

$\beta_1, \beta_2$: معاملات الانحدار

إن استخدام هذا الأنموذج سيمكن المستخدمين للمعلومات المحاسبية من اتخاذ قراراتهم بصورة أفضل إذ يتم تحديد مدى ملاءمة المعلومات المحاسبية المنشورة من خلال الأنموذج الخطي أعلاه، و من خلاله يتم تحديد قدرة المعلومات المحاسبية لتفسير أسعار الأسهم و ذلك باستخدام تحليل الانحدار، اذ كلما ارتفعت هذه القدرة، ارتفعت معها درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية، و يكون المستخدمون قادرين على اتخاذ قراراتهم بشكل أفضل، و على وجه الخصوص يتم تحديد معامل التحديد (R2) فإذا كان المعامل كان أعلى (أقل) فهذا يعني أن القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية تكون أعلى (أقل)، مما يشير الى زيادة (نقصان) درجة ملاءمة المعلومات المحاسبية (القاموسي و فرحان، 2019: 25).

و خلاصة لما تقدم ترى الباحثتان بأن توفير المعلومات المحاسبية الملائمة لمستخدميها أصبح أمراً ضرورياً لكي تمكنهم من الاختيار بين البدائل المتاحة و اتخاذ قراراتهم الرشيدة حيث تقاس الملاءمة من خلال قدرة المعلومات المحاسبية على شرح التباين في سعر الأسهم باعتبار أن المعلومات المحاسبية جميعها تنعكس في أسعار الأسهم حيث يتم استخدام معامل التحديد (R2) من خلال استخدام أنموذج السعر أو ما يعرف بـِ (Ohlson 1995).

## 3.2 معايير الإبلاغ المالي الدولية

### 3.2.1 ماهية معايير الإبلاغ المالي الدولية

لقد جاءت كلمة معيار ترجمة لكلمة Standard الانجليزية و هي تعني أنموذجاً يوضع حيث يقاس فى ضوئه وزن شيء أو طول أو درجة جودته (صلاح، 2008: 58)، و في هذا السياق عرفه (Ross et al) بأنه قاعدة متفق عليها بين الجميع و مقياس لوصولهم الى معرفة شيءٍ ما و تحديد مميزاته بدقة ( Ross et al, 2003: 798)، أما في المحاسبة فيقصد به المرشد الأساسي لقياس العمليات و الأحداث و الظروف التي تؤثر في المركز المالي للوحدة الاقتصادية و نتائج أعمالها و إيصال المعلومات الى المستفيدين، و كذلك توجيه و ترشيد الممارسات العلمية في المحاسبة (صلاح، 2008: 59).

ترجع البداية الحقيقية لمعايير المحاسبة الدولية الى سنة 1973 حيث تم تأسيس لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) في لندن بموجب اتفاق بين المنظمات و الهيئات المهنية في عشر دول و هي استراليا، كندا، فرنسا، ألمانيا، اليابان، المكسيك، هولندا، بريطانيا، إيرلندا، الولايات المتحدة الامريكية و قد تم تشكيل مجلس إدارة اللجنة من ممثلين من الهيئات و المنظمات المهنية لتلك الدول (مصطفى و النجار، 2017: 11)، و مع توسع فروع الوحدات الاقتصادية متعددة الجنسيات على المستوى الدولي زاد في انتقال حركة رؤوس الأموال على المستوى الدولي مما أدى إلى تطور الاقتصاد الدولي ولاسيما في دخول الألفية الثالثة، وعليه تطور النظام المحاسبي ليعكس المتغيرات الاقتصادية الدولية وذلك بإنشاء معايير مهمة تعمل على المساهمة في تطوير الاقتصاد العالمي والعمل على تعميمها دوليا، ونتيجة لذلك و في سنة 2001 غيرت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) تسميتها بعد إعادة هيكلتها الى مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) (بن رحمون، 2019: 72).

ولقد أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية معايير الابلاغ المالي الدولية ابتداءً من السنة 2001 لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) و بذلك فإن التسمية القديمة للمعايير المحاسبة الدولية ستحل محلها التسمية الجديدة و هي معايير الابلاغ المالية الدولية (صلاح، 2008، 105)، و بذلك تعتبر معايير الابلاغ المالي الدولية ترقياً جديداً لمعايير المحاسبة الدولية ( (آدم و صالح، 2016: 114).

و ترى الباحثتان بأن المعايير ينبغي أن تكون مفهومة و واضحة لمستخدميها و منسقة مع بعضها البعض فالمعيار المحاسبي هو قانون عام يتم اتباعه في إعداد القوائم المالية للوحدة الاقتصادية، و بالتالي فإن معايير الابلاغ المالية الدولية هي ضوابط مقبولة و معترف بها على نطاق واسع و ترتكز في إصدارها على أساس موضوعي و اطار عمل متكامل، و تعد تطوراً و امتداداً طبيعياً لمضمون و محتوى ما صدر و يصدر عن معايير المحاسبة.

### 3.2.2 تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية

يُعد اعتماد معايير الابلاغ المالي الدولية و تبنيها من أهم الأحداث في التأريخ المحاسبي لمختلف البلدان حول العالم التي أحدثت تغييرات كبيرة في الممارسات المحاسبية (Mulenga, 2016:815) و يعني أن تحل محل معايير ومتطلبات المحاسبة المحلية في البلد المتبنى كونه أساساً لأعداد القوائم المالية وعرضها للوحدات الاقتصادية المدرجة في الأسواق المالية للبلد المعني (يعقوب و جاسم، 2018: 212)، فمثلا أصدر برلمان الاتحاد الأوروبي في 2002/07/19 تشريعاً يلزم الوحدات الاقتصادية المدرجة في سوق الاتحاد الأوروبي جميعها بتطبيق مجموعة واحدة من قواعد المحاسبة الدولية عالية الجودة في إعداد قوائمها المالية و هي معايير الابلاغ المالي الدولية، و ذلك ابتداءً من سنة 2005 وما بعدها(Almaharmeh, 2017: 48)، واستجابة لذلك، تبنت أكثر من (115) دولة معايير الابلاغ المالي الدولية (Akpaka, 2015: 22).

وفي العراق باعتباره من الدول التي تبنت معايير الابلاغ المالي الدولية حديثاً، إذ قام البنك المركزي العراقي بصفته المنظم والمسؤول عن عمل القطاع المصرفي بإصدار تعليماته ذات العدد 9/12 في 2016/1/4 حول إلزام المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بتطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية و تبنيها في قوائمها المالية لسنة 2015 بشكل اختياري و 2016 بشكل كامل و ملزم (يعقوب و جاسم، 2018: 212)

### 3.2.3 معايير الإبلاغ المالي الدولية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية

كما سبق الذكر بأنه في سنة 2001 تم تغيير اسم لجنة المعايير المحاسبة الدولية (IASC) الى مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) فإن المعايير الصادرة ابتداءً من هذا التأريخ تسمى بمعايير الابلاغ المالي الدولية (بوزيد، 2013: 11) و البالغة عددها

حتى الآن 17 معياراً لتحل بتسميتها الجديدة محل معايير المحاسبة الدولية (IAS) الصادرة عن لجنة المعايير المحاسبة الدولية (حميدات، 2019: 3)، وفي سنة 2003 تم نشر أول نسخة نهائية لتلك المعايير و المتمثل بـ (IFRS1) (بوزيد، 2013: 11)، و الجدول أدناه يبين المعايير التي تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية و تواريخ اصدارها و أيضاً سريان مفعولها (www.iasplus.com):

الجدول (1)
معايير الابلاغ المالي الدولية

| رقم المعيار | اسم المعيار | تأريخ الإصدار | تأريخ السريان |
|---|---|---|---|
| 1 | تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لأول مرة | 2003 | 2004 |
| 2 | الدفع على أساس السهم | 2004 | 2005 |
| 3 | تجميع الأعمال | 2008 | 2009 |
| 4 | عقود التأمين | 2004 | 2005 |
| 5 | الموجودات غير المتداولة المحتفظ بها للبيع و العمليات غير المستمرة | 2004 | 2005 |
| 6 | استكشاف الموارد المعدنية و تقويمها | 2004 | 2006 |
| 7 | الأدوات المالية: الإفصاحات | 2005 | 2007 |
| 8 | القطاعات التشغيلية | 2006 | 2009 |
| 9 | الأدوات المالية | 2009 | 2018 |
| 10 | القوائم المالية الموحدة | 2011 | 2013 |
| 11 | الترتيبات المشتركة | 2011 | 2013 |
| 12 | الإفصاح عن الحصص في الوحدات الأخرى | 2011 | 2013 |
| 13 | قياس القيمة العادلة | 2011 | 2013 |
| 14 | الحسابات المؤجلة لأسباب تنظيمية | 2014 | 2016 |
| 15 | الايراد من العقود مع العملاء | 2014 | 2018 |
| 16 | عقود الإيجار | 2016 | 2019 |
| 17 | عقود التأمين* | 2017 | 2023 |

المصدر: www.iasplus.com ()

## 3.3 التنبؤ بالفشل المالي

### 3.3.1 مفهوم الفشل المالي و تعريفها

شهد عالم المال و الأعمال مؤخراً العديد من الأزمات المالية و الاقتصادية مما أدى الى عدم استمرار حياة الكثير من الوحدات الاقتصادية و توقفت أنشطتها و أخذت بتزايد التعرض الى الفشل المالي (البريفكاني، 2017: 265). إذ يعد الفشل المالي من الأمور الخطيرة التي تتعرض لها الأنشطة المالية في الوحدات الاقتصادية وتتعدد أسباب حدوثه وكلها تقود إلى الإفلاس والتصفية، وعلى الرغم من أن الوحدات الاقتصادية جميعها ترغب بالنجاح، إلا أن عددا منها تواجه مشكلة الإخفاق والفشل في أدائها الاقتصادي و الفشل المالي بعد حصيلة الأزمة المالية للوحدة الاقتصادية (بني خالد، 2003: 83).

إن الفشل المالي مصطلح للتعبير عن عملية الوحدة الاقتصادية التي قد بدأت بالتعرض لحالة التعثر المالي او التوجه نحو حدث العسر أو الإفلاس المالي ( Hayes et al, 2010: 125)، و يعتبر Beaver أول من استخدم هذا التعبير سنة 1966 و ذكر بأن الوحدة الاقتصادية تفشل عند حدوث الافلاس أو عدم قدرتها على تسديد ديونها أو عدم سداد الارباح المستحقة لحملة الأسهم (عاري، 2015: 40)،و يعرف (Ashour & El-Farra) الفشل المالي بأنه عدم قدرة الوحدة الاقتصادية على مواجهة الالتزامات المالية التي بذمتها بالكامل، و من ثم فهي في طريقها الى الإفلاس و التصفية (Ashour & El-Farra, 2002: 5).

و يمكن النظر الى الفشل المالي من زاويتين، الزاوية الأولى تتمثل بعدم قدرة الوحدة الاقتصادية على سداد مطلوباتها قصيرة الأجل (المطلوبات المستحقة) و ذلك على الرغم من زيادة اجمالي الموجودات عن اجمالي المطلوبات و يطلق على هذه الحالة (العسر المالي الفني)، أما الزاوية الثانية فتتمثل بوضع الوحدة الاقتصادية التي يزيد اجمالي مطلوباتها عن قيمة موجوداتها الاجمالية و يطلق على هذه الحالة (الإفلاس) (حمه أمين و آخرون، 2015، 195).

### 3.3.2 نماذج التنبؤ بالفشل المالي:

قام العديد من الباحثين و على الخصوص في الولايات المتحدة بدراسات لبناء نماذج للتنبؤ بالفشل المالي أو للتمييز بين الوحدات الاقتصادية الفاشلة و الناجحة أو تحديد إمكانية استمرارية الوحدة الاقتصادية من عدمها، و يعتبر Beaver أول من قام بدراسة في هذا المجال سنة 1966 الى أن تم تطوير انموذج للكشف و التنبؤ بالفشل المالي متعدد المتغيرات من قبل Altman من جامعة نيويورك في سنة 1968 (Senteney et al, 2006: 41)، و فيما يأتي توضيح لأهم نماذج التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية:

**1- أنموذج Beaver 1966:**

يعد من أقدم النماذج التي استخدمت المؤشرات المالية في بناء النماذج الكمية (السحيات، 2010: 64)، حدد هذا الانموذج على وفق دراسة تمت سنة 1966 استخدمت لغرض التنبؤ بالفشل، و قد لجأ (Beaver) الى استخدام و انتقاء نسب مالية مميزة للأداء سميت بالنسبة المركبة، و كان عنوان دراسته ( Financial Analysis as Predictions of Failure)، و قد درس (Beaver) (30) نسبة مالية اختار منها (6) نسب اعتبرها قادرة و بدقة على التنبؤ بالفشل و هذه النسب هي (الزبيدي، 2000: 293):

التدفق النقدي / مجموع المطلوبات
صافي الربح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الموجودات
المديونية / مجموع الموجودات
صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات
نسبة التداول
نسبة التداول السريعة

**2- أنموذج Altman 1968:**

لقد تم إنشاء هذا الانموذج سنة 1968من قبل (Edward Altman) أستاذ

*ان معيار IFRS17 هو بديل لمعيار IFRS4 و بمجرد دخوله حيز التنفيذ (في الفترات السنوية التي تبدأ من 2023/1/1) سيحل محل IFRS4.

العلوم المالية في جامعة نيويورك، حيث يعتبر (Altman) أول من استخدم أسلوب التحليل التمييزي الخطي متعدد المتغيرات (Multiple Discriminate Analyses) لإيجاد أفضل النسب المالية القادرة على التنبؤ بالفشل المالي حيث قام باستخدام عينة تكونت من (66) شركة صناعية مدرجة في السوق المالي، (33) شركة فاشلة و أخرى غير فاشلة (Ramana et al, 2012: 46)، و صيغته كما يلي ( Altman, 2000: 8):

$$Z=1.2X1 + 1.4X2 + 3.3X3 + 0.6X4 + 0.999X5$$

إذ إنَّ:

Z= المؤشر العام للتنبؤ بالفشل المالي

X1= صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات.

X2= الأرباح المحتجزة / مجموع الموجودات.

X3= الأرباح قبل الفوائد و الضرائب / مجموع الموجودات.

X4=القيمة السوقية لحقوق المساهمين / مجموع المطلوبات.

X5= صافي المبيعات / مجموع الموجودات.

بموجب هذا الانموذج يمكن تصنيف الوحدات الاقتصادية محل الدراسة الى ثلاث فئات و هي (عبدالغفار و آخرون، 2020: 256):

اذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99 تعتبر الوحدة الاقتصادية ناجحة.

اذا كانت قيمة Z أقل من 1.81 تعتبر الوحدة الاقتصادية فاشلة.

اذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 و أقل من 2.99 و هي تعرف بالمنطقة الرمادية و فيها يصعب تحديد وضع الوحدة الاقتصادية، و بالتالي يحتاج الى مزيد من الدراسة و التحليل.

### 3- أنموذج Sherrod 1987:

يعتبر أنموذج Sherrod أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، و يعتمد على ستة مؤشرات مالية مستقلة، فضلاً عن الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المؤشرات بحسب الصيغة الآتية (عبدالغفار و آخرون، 2020: 267):

$$Z=17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20X4 +1.2X5 + 0.1X6$$

إذ إنَّ:

X1= صافي رأس المال العامل / مجموع الموجودات (مؤشر السيولة)

X2= الموجودات السائلة / مجموع الموجودات (مؤشر السيولة)

X3= مجموع حقوق المساهمين / مجموع الموجودات (مؤشر الرفع)

X4= صافي الأرباح قبل الضرائب / مجموع الموجودات (مؤشر الربحية)

X5= مجموع الموجودات / مجموع المطلوبات (مؤشر الرفع)

X6= مجموع حقوق المساهمين / الموجودات الثابتة (مؤشر الرفع)

إن لهذا الأنموذج هدفان رئيسان وهما (مُحَمَّد، 2015: 133):

أ- تقييم مخاطر الإئتمان: ويستخدم من قبل المصارف لتقييم المخاطر الائتمانية عند منح القروض للوحدات الاقتصادية.

ب- الفشل المالي: يستخدم للتأكد من مبدأ استمرار الوحدة الاقتصادية للتعرف على مدى قدرتها على مزاولة نشاطها في المستقبل.

و قد اقترح Sherrod الأنموذج لكي يتناسب أكثر مع المصارف التجارية بسبب اختلاف طبيعة العمل و حجم الاستثمار في الموجودات المتداولة و اختلاف الأوزان النسبية لمكونات الأنموذج من النسب المالية (المرشدي، 2018: 263)، و بناءً على عدد نقاط مؤشر (Z) يجري تصنيف الوحدات الاقتصادية الى خمس فئات بحسب قدرتها على الاستمرار و كما هي مبينة في الجدول رقم (2):

الجدول (2)

فئات درجة المخاطرة لأنموذج Sherrod

| الفئة | درجة المخاطرة | قيمة Z |
|---|---|---|
| الأولى | الوحدة الاقتصادية غير معرضة لمخاطر الإفلاس | 25 = <Z |
| الثانية | احتمال منخفض للتعرض لمخاطر الإفلاس | 20 =< Z < 25 |
| الثالثة | يصعب التنبؤ بمخاطر الإفلاس | 5 =< Z < 20 |
| الرابعة | الوحدة الاقتصادية معرضة لمخاطر الإفلاس | 5- =< Z < 5 |
| الخامسة | الوحدة الاقتصادية معرضة بشكل كبير لمخاطر الإفلاس | 5- >Z |

المصدر: (عبدالغفار و آخرون، 2020: 267)

ترى الباحثتان بأن نظراً لأهمية النسب المستخدمة في أنموذج (Sherrod 1987) و المتمثلة بنسب السيولة و الربحية و الرافعة المالية و أهميتها في التنبؤ بالفشل المالي و ملاءمتها للبيانات المنشورة في التقارير المالية للمصارف عينة البحث، لذلك يتم استخدامه في الجانب التطبيقي للبحث.

### 3.4 أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي في ضوء معايير الابلاغ المالي الدولية

إن استخدام لغة واحدة مقبولة عالمياً و هي معايير الابلاغ المالي الدولية يقلل من فرص حدوث هزات مالية قد تؤدي الى الفشل و الافلاس و تلاشي العديد من الوحدات الاقتصادية (صلاح، 2008: 255)، حيث تسهم معايير الابلاغ المالي الدولية في تحسين جودة القوائم المالية بحيث تعكس حقيقة الواقع الاقتصادي للوحدة الاقتصادية، و توفر معلومات لمستخدميها حول الخسائر و الفشل المالي و الأحداث المالية بما يسمح للمستخدمين باتخاذ القرارات المناسبة (مليجي، 2014: 12)، و أيضاً ان الاعتماد على معايير الابلاغ المالي الدولية يسهم في دعم قدرة مستخدمي المعلومات المحاسبية ولاسيما المحللين الماليين في القيام بالتنبؤات المالية و يعد ذلك نتيجة لجودة تلك المعايير و وجود المعلومات المحاسبية الملائمة في القوائم و التقارير المالية (مصطفى و النجار، 2017: 21).

و تسعى إدارة الوحدة الاقتصادية و مختلف الأطراف ذات الصلة فيها الى استخدام أدوات للتنبؤ بخطر الفشل و الإفلاس، و تعتمد من خلالها على المعلومات المحاسبية، حيث تأتي أهمية المعلومات المحاسبية عند تحليل القوائم المالية الذي يتناول موضوع خطر الإفلاس و الفشل، إذ يمكن تقييم و معرفة الوضع المالي للوحدة الاقتصادية و التنبؤ بخطر الفشل و الإفلاس في المستقبل، و يعتمد هذا بالدرجة الأولى على مدى جودة المعلومات المحاسبية و الخصائص النوعية لتلك المعلومات (شنوف، 2012: 24-25)، و قد أشار (فلوح و آخرون) الى أنَّ عملية التنبؤ بالفشل المالي تحتاج الى مجموعة من المعلومات الواردة في القوائم المالية المنشورة، و لكي تكون هذه المعلومات صالحة للاستخدام لأغراض التنبؤ المالي يجب أن تتوافر فيها خصائص معينة (الملاءمة و التمثيل الصادق) و إلا فقدت أهميتها و فائدتها (فلوح و

آخرون، 2008: 26)، و لاشك أن المعلومات المحاسبية لها دور فعّال لا يمكن إغفاله في القيام بعملية التنبؤ بالفشل المالي، خاصة و أن القدرة التنبؤية تُعد من خصائص جودة المعلومات المحاسبية المتعلقة بخاصية الملاءمة (غنيمي، 2016: 23).

يمكن إجراء التنبؤ بالفشل المالي و ذلك بالرجوع الى المعلومات الواردة في القوائم المالية المعدة على أساس معايير الابلاغ المالي الدولية (شنوف، 2012: 24)، حيث تأتي المدخلات الرئيسة لنماذج التنبؤ بالفشل من القوائم المالية وبالتالي فإن أي تحسن في التنبؤ بالفشل عند ثبات نماذج التنبؤ يمكن أن ينسب إلى المعايير المحاسبية التي أنتجت القوائم المالية و بالتالي المعلومات المحاسبية (Bodle et al, 2014: 3) و أشار (رمزي) الى أن معايير الابلاغ المالي الدولية تؤثر في مؤشرات الأداء المالي من خلال التأثير في العناصر (المعلومات) التي تتكون منها القوائم المالية و كذا من حيث طرق تقييم هذه العناصر و بالتالي التأثير في عملية التنبؤ المالي (رمزي، 2015: 2).

و ترى الباحثتان بأن عملية التنبؤ بالفشل المالي تحتاج الى مجموعة من المعلومات المحاسبية الواردة ضمن القوائم المالية للوحدات الاقتصادية و يمكن القول بأن نماذج التنبؤ بالفشل المالي تعتمد بشكل عام على النسب المالية لأن كل نسبة من هذه النسب تعتبر المعلومة المحاسبية التي تتضمنها القوائم المالية للوحدات الاقتصادية، و يمكن الإشارة الى أن مكونات النسب المستخدمة في أنموذج المستخدم في البحث الحالي (Sherrod 1987) كانت مستخرجة من القوائم المالية و على وجه الخصوص الميزانية العمومية و قائمة الدخل، و من أجل استخدام تلك المعلومات لأغراض عملية التنبؤ بالفشل المالي لابد أن تكون قد أعدت بشكل يتماشى مع المعايير المحاسبية و على وجه الخصوص معايير الابلاغ المالي الدولية و التي تهدف الى تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة لمستخدمي تلك المعلومات.

## 4 المبحث الثالث: الجانب التطبيقي

### 4.1 مجتمع البحث و عينته

يتكون مجتمع البحث من المصارف المساهمة الخاصة العاملة في محافظة أربيل التي تتداول أسهمها في سوق العراق للأوراق المالية، و قد اختارت الباحثتان (12) مصرفاً لتمثل عينة البحث للفترتين المتساويتين (2013-2014 فترة ماقبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية) و (2016-2017 فترة مابعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية)، كما موضح في الجدول رقم (3):

الجدول (3)

المصارف عينة البحث

| الرقم | اسم المصرف | الرمز |
|---|---|---|
| 1 | مصرف آشورالدولي | BASH |
| 2 | مصرف عبر العراق للاستثمار | BTRI |
| 3 | مصرف الموصل للتنمية و الاستثمار | BMFI |
| 4 | مصرف المنصور للاستثمار | BMNS |
| 5 | المصرف المتحد للاستثمار | BUND |
| 6 | مصرف التنمية الدولي للاستثمار و التمويل | BIDB |
| 7 | المصرف التجاري العراقي | BCOI |
| 8 | المصرف الأهلي العراقي | BNOI |
| 9 | مصرف الاقليم التجاري للاستثمار و التمويل | BRTB |
| 10 | مصرف الاستثمار العراقي | BIBI |
| 11 | مصرف سومر التجاري | BSUC |
| 12 | مصرف بغداد | BBOB |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث

### 4.2 قياس متغيرات البحث

1- المتغير المستقل (ملاءمة المعلومات المحاسبية) تم قياسها على وفق أنموذج السعر(Ohlson 1995) كما هو مبين في الجدول رقم (4).

2- المتغير الوسيط (معايير الإبلاغ المالي الدولية) تم قياسها من خلال المتغير الوهمي (الثنائي) (Dummy Variable) حيث تأخذ القيمة واحد صحيح (1) للدلالة على تطبيق معايير الابلاغ المالي الدولية بعد قرار الزام المصارف بتبني تلك المعايير، و الصفر (0) على عدم تطبيقها قبل قرار الزام المصارف بتبني تلك المعايير للسنوات الخاضعة للبحث كما هو مبين في الجدول رقم (4).

3- المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي) تم قياسها على وفق أنموذج (Sherrod 1987) كما هو مبين في الجدول رقم (4).

الجدول (4)

طرق قياس متغيرات البحث

| المتغيرات | الرمز | طريقة القياس |
|---|---|---|
| أولاً: المتغير المستقل | | |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية (أنموذج السعر Ohlson 1995) | RAI | $SPjt = \beta_0 + \beta_{1}EPSjt + \beta_{2}BVEPSjt + \varepsilon jt$ |
| ثانياً: المتغير الوسيط | | |
| معايير الإبلاغ المالي الدولية | IFRS | متغير وهمي يأخذ قيمة (1) في حالة (سنوات) تطبيقها و (0) في حالة (سنوات) عدم تطبيقها |
| ثالثاً: المتغير التابع | | |
| التنبؤ بالفشل المالي (Sherrod 1987) | FFP | $Z = 17X1 + 9X2 + 3.5X3 + 20\ X4 + 1.2X5 + 0.1X6$ |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على الدراسات السابقة

### 4.3 الإحصاءات الوصفية لمتغيرات نماذج البحث

استخدمت الباحثتان الوصف التحليلي لمتغيرات نماذج البحث مما يهدف الى وصف البيانات و تنظيمها و تصنيفها و تلخيصها و عرضها بطريقة واضحة في صورة جداول بحيث يسهم في إعطاء المستخدم أو القارئ صورة واضحة عن هذه المتغيرات و بذلك يسهل عملية التحليل الاحصائي للبيانات و اختبار الفرضيات، و فيما يلي عرض النتائج الوصفية لمتغيرات نماذج البحث المتعلقة بالمصارف عينة البحث لفترة قبل/ بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية كما هو موضح في الجدول رقم (5):

الجدول (5)

الاحصاءات الوصفية لمتغيرات البحث قبل/ بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية

| الفترة | المتغيرات | متوسط القيمة | أعلى قيمة | أقل قيمة | الإنحراف المعياري |
|---|---|---|---|---|---|
| Pre-IFRS (2014-2013) | RAI | 1.07 | 1.28 | 0.90 | 0.10 |
| | FFP | 25.38 | 72.75 | 13.76 | 12.43 |
| | SP | 1.071 | 2.060 | 0.660 | 0.356 |
| | EPS | 0.070 | 0.192 | 0.007 | 0.050 |
| | BVEPS | 1.13 | 1.31 | 0.90 | 0.10 |
| Post-IFRS (2017-2016) | RAI | 0.58 | 0.79 | 0.49 | 0.07 |
| | FFP | 23.69 | 46.33 | 11.63 | 9.05 |
| | SP | 0.581 | 0.990 | 0.230 | 0.216 |
| | EPS | 0.044 | 0.150 | 0.002 | 0.033 |
| | BVEPS | 1.09 | 1.17 | 0.99 | 0.05 |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على البيانات المنشورة للمصارف عينة البحث و برنامج SPSS

يظهر الجدول رقم (5) النتائج الوصفية لمتغيرات نماذج البحث و المتمثلة بالمتغير المستقل (ملاءمة المعلومات المحاسبية) التي تعد تمهيداً لتطبيق أنموذج السعر (Ohlson 1995) و المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي) على وفق أنموذج (Sherrod 1987)، و يمكن الملاحظة أن متوسط ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) لفترة ماقبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (2013-2014) قد بلغ (1.07) حيث كانت أعلاها ( 1.28) و أقلها (0.90) بالإنحراف المعياري (0.10)، حيث يعمل الإنحراف المعياري على تحديد التباين لكل نقطة بيانات بالنسبة الى الوسط الحسابي، فإذا كانت نقاط البيانات أبعد من الوسط فهناك انحراف أعلى داخل مجموعة البيانات و بالتالي فإنه كلما انخفض الإنحراف المعياري كلما كانت البيانات أقرب الى المتوسط و يشير الإنحراف المعياري الأعلى الى نطاق أوسع من القيم. و بلغ متوسط القيمة للتنبؤ بالفشل المالي (FFP) (25.38 )، و بلغت أكبر قيمة للتنبؤ بالفشل المالي ( 72.75) يدل على أن المصرف غير معرض لمخاطر الفشل و الإفلاس قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أما أقل قيمة للتنبؤ بالفشل المالي فقد بلغت ( 13.76) و بالإنحراف المعياري (12.43). أما بالنسة لمتوسط المتغيرات الأخرى الواردة في أنموذج السعر (Ohlson 1995) و المتمثلة بـ (SP، EPS، BVEPS) فقد بلغ (1.071، 1.070، 1.13) على التوالي، حيث كان أعلاها (2.060، 0.192، 1.31) في حين بلغ أقلها (0.660، 0.007، 0.90)، و بالإنحراف المعياري (0.356، 0.050، 0.10) على التوالي مما يشير الى تباين هذه القيم بالنسبة الى متوسطها لفترة ما قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (2013-2014).

كما يظهر الجدول ذاته النتائج الوصفية لمتغيرات نماذج البحث لفترة بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (2016-2017) إذ بلغ متوسط ملاءمة المعلومات المحاسبية (0.58) حيث كانت أعلاها (0.79) و أقلها (0.49) بالإنحراف المعياري (0.07)، أما بالنسبة الى متوسط التنبؤ بالفشل المالي فقد بلغ (23.69) و يدل على احتمال منخفض للتعرض لمخاطر الفشل و الإفلاس للمصرف، حيث كان أعلاها (46.33) و يدل على أن المصرف غير معرض لمخاطر الفشل و الافلاس في حين بلغ أقلها (11.63) و بالانحراف المعياري (9.05)، أما بالنسبة لمتغيرات أنموذج السعر (Ohlson 1995) و المتمثلة بـ (SP، EPS، BVEPS) فقد بلغ متوسطها (0.581، 0.044، 1.09) و بلغت أكبر قيمتها (0.990، 0.150، 1.17) و أقلها (0.230، 0.002، 0.99)، و بالإنحراف المعياري (0.216، 0.033، 0.05) على التوالي مما يدل على تباين هذه القيم بالنسبة الى متوسطها لفترة مابعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية (2016-2017).

و من الجدير بالذكر هنا أن عرض الإحصاء الوصفي لمتغيرات البحث و مكونات نماذجها لن يحدد الأثر و العلاقة بحد ذاته و إنما الغرض منه هو لتوضيح طبيعة و خصائص البيانات المستخدمة في البحث و يعد تمهيدا لإستخدام البيانات في التحليل الإحصائي لتحديد الأثر و العلاقة بين متغيرين أو أكثر.

## 4.4 اختبار فرضيات البحث

### 4.4.1 اختبار الفرضية الأولى

تنص الفرضية الأولى على وجود (تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف المساهمة الخاصة عينة البحث)، و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثتان بإستخدام أنموذج الإنحدار البسيط الذي يهتم بتحقق من أثر متغير مستقل على متغير كمي كما في الجدول رقم (6):

الجدول (6)

تحليل الإنحدار لبيان أثر (RAI) في (FFP) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية

| المتغير التابع / المتغير المستقل | التنبؤ بالفشل المالي (FFP) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B1 | t-Value | Sig. | F-Value | Sig. | R2 |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI ) | 1.263 | 27.261 | 0.000** | 743.144 | 0.000** | 0.970 |
| **معنوي عند مستوى المعنوية (Sig.≤0.05) | | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على نتائج برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (6) أن أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) هو دال إحصائياً إذ إن قيمة معامل (B1) قد بلغت (1.263) التي تشير الى أن التغير في المتغير المستقل (RAI) بوحدة واحدة سيؤدي الى تغير في المتغير التابع (FFP) بمقدار (1.263)، و إن قيمة (t) المحسوبة (27.261) عند المستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) و هذا يعني أن تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) كان معنوية احصائياً، فضلاً عن أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (743.144) عند مستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) مما يشير الى معنوية الأنموذج بشكل عام، و تشير

قيمة معامل التحديد (R2) التي بلغت (0.970) إلى أن (97%) من التباين في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) و يمكن تفسيره من خلال التباين في ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أما النسبة المتبقية البالغة (3%) فهي تعود الى متغيرات أخرى التي لم تأخذ بنظر الإعتبار في البحث، و في ضوء ما سبق يتم قبول الفرضية الاولى للبحث.

## 4.4.2 اختبار الفرضية الثانية

تنص الفرضية الثانية على وجود (تأثير ذو دلالة معنوية احصائياً لملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف المساهمة الخاصة عينة البحث)، و لإختبار هذه الفرضية قامت الباحثتان بإستخدام أنموذج الانحدار البسيط و الذي يهتم بتحقق من أثر متغير مستقل في متغير كمي كما في الجدول رقم (7):

الجدول (7)

تحليل الإنحدار لبيان أثر (RAI) في (FFP) بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية

| المتغير التابع / المتغير المستقل | التنبؤ بالفشل المالي (FFP) | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | B1 | t-Value | Sig. | F-Value | Sig. | $R_2$ |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) | 2.280 | 29.563 | 0.000** | 873.958 | 0.000** | 0.974 |
| **معنوي عند مستوى المعنوية (Sig.≤0.05) | | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على برنامج SPSS

يتضح من الجدول رقم (7) بأن أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية في التنبؤ بالفشل المالي هو دال إحصائياً، إذ إن قيمة معامل الإنحدار (B1) قد بلغت (2.280) التي تشير الى أن التغير في المتغير المستقل (RAI) بوحدة واحدة سيؤدي الى تغير في المتغير التابع (FFP) بمقدار (2.280)، و إن قيمة (t) المحسوبة (29.563) عند مستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) و هذا يعني أن تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) وكان معنوية احصائياً، فضلاً عن أن قيمة (F) المحسوبة بلغت قد (873.958) عند مستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) مما يشير الى معنوية الأنموذج احصائياً، و تشير قيمة معامل التحديد (R2) التي بلغت (0.974) إلى أن (97.4%) من التباين في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) و يمكن تفسيره من خلال التباين في ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية، أما النسبة المتبقية البالغة (2.6%) فهي تعود الى متغيرات أخرى التي لم تأخذ بنظر الإعتبار في البحث، و في ضوء ما سبق يتم قبول الفرضية الثانية للبحث.

## 4.4.3 اختبار الفرضية الثالثة

تنص الفرضية الثالثة على أن (المعلومات المحاسبية في ظل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية هي أكثر ملاءمة و أقرب الى الواقع للتنبؤ بالفشل المالي مما كانت عليها قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث)، قامت الباحثتان بإختبار هذه الفرضية من خلال مقارنة نتائج التحليل الإحصائي الوارد في الجدولين رقم (6،7) الذي يتعلق بتحليل الانحدار لبيان أثر ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية لبيانات المصارف عينة البحث وبعدها و يمكن عرضها في الجدول رقم (8):

الجدول (8)

مقارنة تحليل الإنحدار لبيان أثر (RAI) في (FFP) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و بعدها

| المتغير التابع / المتغير المستقل | الفترة | التنبؤ بالفشل المالي FFP | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B1 | t-Value | Sig. | F-Value | Sig. | R2 |
| ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) | Pre-IFRS (2013-2014) | 1.263 | 27.261 | 0.000** | 743.144 | 0.000** | 0.970 |
| | Post-IFRS (2016-2017) | 2.280 | 29.563 | 0.000** | 873.958 | 0.000** | 0.974 |
| **معنوي عند مستوى المعنوية (Sig.≤0.05) | | | | | | | |

المصدر: من إعداد الباحثتان بالإعتماد على برنامج SPSS

كما يبين الجدول رقم (8) أن قيمة معامل الإنحدار قد بلغت (1.263) مما يدل على أن التغير بوحدة واحدة من ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) يؤدي الى تغير في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) بمقدار (1.263) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية، في حين تبلغ هذه القيمة (2.280) لسنوات بعد تبني تلك المعايير (2016-2017) و هي أعلى من قيمتها لفترة ما قبل التبني، حيث يدل على أن التغير بوحدة واحدة من ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) يؤدي الى تغير أكبر في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) بمقدار (2.280) في سنوات (2016-2017) مما كانت عليها في سنوات (2013-2014). و يشير الجدول ذاته الى أن قيمة (t) المحسوبة كانت (27.261) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية بينما تبلغ قيمتها (29.563) بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية عند مستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) و هذا يعني أن تأثير ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) كان أكثر معنوياً احصائياً بعد تبني تلك المعايير مما كان عليه في فترة ماقبل التبني، و إن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (743.144) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية في حين تبلغ قيمتها (873.958) بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية عند مستوى المعنوية (0.000) و هي أقل من (0.05) حيث تدل قيمة (F-Value) على معنوية الأنموذج احصائياً و بالتالي فإن معنوية الأنموذج كانت أعلى لفترة مابعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية مما كانت عليها قبل تبني تلك المعايير، فضلاً عن أن قيمة معامل التحديد

(R2) كانت (0.970) قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية بينما تبلغ قيمتها (0.974) بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية مما يشير التباين في التنبؤ بالفشل المالي (FFP) بسبب التباين في ملاءمة المعلومات المحاسبية (RAI) أو بمعنى آخر يشير الى القدرة التفسيرية للمعلومات المحاسبية لشرح التغيرات التي تحدث في التنبؤ بالفشل المالي، و تجدر الإشارة هنا الى أنه و بالرغم من أن نسبة هذه الزيادة (التغير في قيمة معامل التحديد R2 قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية و بعدها) كانت قليلة و لكن بالإعتماد على الإستشارات مع المحللين الإحصائيين تبين للباحثتان بأنه كلما اقتربت قيمة معامل التحديد (R2) من الواحد الصحيح كلما زاد التباين الحاصل في المتغير التابع (التنبؤ بالفشل المالي) بسبب التغير في المتغير المستقل (ملاءمة المعلومات المحاسبية) و كما هو الحال في قيمة (R2) في فترة مابعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث، و عليه يمكن القول بأن الفرضية الثالثة للبحث قد تحققت.

و ترى الباحثتان بأن ملاءمة المعلومات المحاسبية في مجال التنبؤ بالفشل المالي للوحدات الاقتصادية هي المعلومات القادرة على إعطاء تنبؤات صحيحة عن الفشل المالي في المستقبل، و بالرجوع الى التحليل الإحصائي للبيانات عينة البحث يمكن الملاحظة بأن للمعلومات المحاسبية الملائمة دورٌ في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الابلاغ المالي الدولية، و يرجع ذلك الى أن يتم استخدام المعلومات المحاسبية في النسب المالية الواردة ضمن نماذج التنبؤ بالفشل المالي و على وجه الخصوص أنموذج (Sherrod 1987) حيث ينبغي توافر الخصائص النوعية في هذه المعلومات ولاسيما خاصية الملاءمة، و لكن مع تبني تلك المعايير ازداد دور تلك المعلومات في عملية التنبؤ بالفشل المالي للمصارف عينة البحث و ذلك لأن هدف معايير الإبلاغ المالي هو توفير المعلومات المحاسبية المفيدة و الملائمة و استخدامها من قبل مستخدميها في إتخاذ القرارات الرشيدة و المناسبة.

## 5 المبحث الرابع: الاستنتاجات و التوصيات

### 5.1 الاستنتاجات

#### 5.1.1 الاستنتاجات الخاصة بالجانب النظري

1- تهدف معايير الإبلاغ المالي الدولية الى تقديم المعلومات المحاسبية الملائمة و توفيرها لمستخدمي تلك المعلومات، حيث يؤدي تطبيق هذه المعايير الى التأثير في ملاءمة المعلومات المحاسبية و يعطي على وفقها لمستخدميها ثقة أكبر و ملاءمة لهذه المعلومات بما يساعد في سلامة اتخاذ القرارات.

2- تعتمد إدارة الوحدة الاقتصادية على المعلومات المحاسبية بهدف استخدامها في معرفة موضوع خطر الافلاس و الفشل المالي، و لكي تكون هذه المعلومات صالحة للاستخدام لأغراض التنبؤ بالفشل المالي يجب أن تتوافر فيها خاصية الملاءمة.

3- إحدى الطرق التي من الممكن إجراء التنبؤ بالفشل المالي للوحدة الاقتصادية هي الرجوع الى المعلومات المعدة على أساس معايير الابلاغ المالي الدولية فإن أي تحسن في التنبؤ بالفشل المالي ينسب الى المعايير الدولية التي أنتجت المعلومات المحاسبية.

4- إن معايير الابلاغ المالي الدولية تؤثر في مؤشرات التنبؤ المالي من خلال التأثير في العناصر (المعلومات) التي تتكون منها القوائم المالية و كذا من حيث طرق تقييم هذه العناصر و بالتالي التأثير في عملية التنبؤ المالي ككل.

#### 5.1.2 الاستنتاجات الخاصة بالجانب التطبيقي

1- هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) للمعلومات المحاسبية الملاءمة في التنبؤ بالفشل المالي قبل تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث و بمعامل الإنحدار (B1= 1.263).

2- هناك أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى المعنوية (0.05) للمعلومات المحاسبية الملاءمة في التنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الابلاغ المالي الدولية للمصارف عينة البحث و بمعامل الإنحدار (B1= 2.280) مما يشير الى وجود أثر كبير مما كان عليه قبل تبني تلك المعايير.

3- أظهرت نتائج البحث بأن المعلومات المحاسبية كانت أقرب الى الواقع و أكثر ملاءمة للتنبؤ بالفشل المالي بعد تبني معايير الإبلاغ المالي الدولية مما كانت عليها قبل تبني تلك المعايير، و ذلك بالرجوع إلى الإعتماد على مقارنة قيمة (B1، R2، t-Value، F-Value) لفترة قبل/بعد تبني هذه المعايير إذ بلغت قيمتها (1.263، 0.970، 27.261، 743.144) على التوالي لفترة ماقبل التبني و (2.280، 0.974، 29.563، 873.958) على التوالي لفترة ما بعد تبني تلك المعايير للمصارف عينة البحث.

### 5.2 التوصيات

1- ضرورة تبني معايير الابلاغ المالي الدولية ليس فقط في الشكل ولكن أيضًا من حيث الجوهر فضلاً عن تعميم فكرة تطبيقها في القطاعات جميعها و ليس فقط في المصارف و شركات التأمين لما يقدمه من المعلومات المحاسبية التي تتسم بالملاءمة و الجودة العالية.

2- توصي الباحثتان باستخدام المعلومات المحاسبية المعدة على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية في نماذج التنبؤ بالفشل المالي من قبل المصارف عينة البحث لأنها توفر أكبر قدر من الملاءمة.

3- ضرورة استخدام نماذج التنبؤ بالفشل المالي و على وجه الخصوص أنموذج (Sherrod 1987) للتنبؤ بالفشل المالي في المصارف عينة البحث.

4- تكييف النظام المحاسبي الموحد على وفق معايير الابلاغ المالي الدولية لما له من آثار إيجابية في تعزيز ملاءمة المعلومات المحاسبية عند استخدامها في عملية التنبؤ بالفشل المالي.

## 6. المصادر:

### 6.1 المصادر باللغة العربية:

### أ- الرسائل و الاطاريح الجامعية:

بن رحمون، سليم، (2019)، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة القرارات الإستثمارية- دراسة حالة مجموعة من المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير، جامعة محمد خضير، بسكرة، الجزائر.

بني خالد، مرعي حسن حمد، (2003)، دور التحليل الائتماني في الحد من تعثر القروض المصرفية- دراسة ميدانية للبنوك التجارية في الأردن، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة و الإقتصاد، جامعة الموصل، العراق.

بوزيد، راضية، (2013)، أثر الإفصاح المحاسبي على جودة و شفافية المعلومات المحاسبية- دراسة تطبيقية لمؤسسة نقطال أم البواقي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و علوم تجارية و علوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر.

رمزي، جودي مُحَمَّد، (2015)، أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تقييم الأداء المالي في المؤسسات الجزائرية- المعيار المحاسبي الدولي1 عرض القوائم المالية- دراسة حالة لمجموعة من المؤسسات، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة مُحَمَّد خيضر، بسكرة، الجزائر.

السحيمات، محمود أحمد، (2010)، التنبؤ بتعثر الشركات الصناعية المساهمة العامة الأردنية باستخدام نموذج التآن (Z-Score) و المقياس متعدد الإتجاهات، أطروحة دكتوراه، الأكاديمية العربية للعلوم المالية و المصرفية، جامعة العلوم المالية و المصرفية، عمان.

صلاح، حواس، (2008)، التوجه الجديد نحو معايير الإبلاغ المالي الدولية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر.

عبدالرحمن، أميرة محمدي حسنين، (2013)، تقييم مدخل القيمة الملاءمة للمعلومات المحاسبية في ضوء البحث التطبيقي في مجال سوق المال، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس.

عماري، سليم، (2015)، دور تقييم الأداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي للشركات- دراسة عينة من الشركات المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، رسالة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.

المزوري، عادل عبدالقادر مصطفى، (2015)، قياس مستوى التمثيل الصادق للتقارير المالية المرحلية في إطار المعايير المحاسبية- دراسة تطبيقية، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة المنصورة.

### ب- الكتب:

الجحاوي، طلال مُحَمَّد و العبيدي، رافد كاظم، (2016)، المعلومات المحاسبية و جودتها من وجهة نظر معديها و مستخدميها، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر و التوزيع.

جمعة، أحمد حلمي، العربيد، عصام فهد و الزغبي، زياد أحمد، (2007)، نظم المعلومات المحاسبية مدخل تطبيقي معاصر، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع، عمان، الأردن.

حميدات، جمعة فلاح، (2019)، خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية IFRS EXPERT، المجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين، عمان-المملكة الأردنية الهاشمية.

الزبيدي، حمزة محمود، (2000)، التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع، عمان.

شنوف، شعيب، (2012)، التحليل المالي الحديث طبقاً للمعايير الدولية للإبلاغ المالي IFRS، دار زهران للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن.

عبدالغفار، مُحَمَّد رزق، ثابت، عادل حسيت، عبدالغفار، عماد سيد و كامل، محمود فاروق، (2020)، إعداد و تحليل التقارير المالية، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

مُحَمَّد، عباس عبدالله الحسين، (2015)، التحليل المالي للتقارير و القوائم المالية و التنبؤ بحالات العسر و الفشل المالي، مطبعة حي تاون، الخرطوم، سودان.

### ت- المجلات و الدوريات:

آدم، مختار ادريس ابوبكر و صالح، هلال يوسف، ( 2016)، دور معايير التقارير المالية الدولية في الحد من ممارسات ادراة الأرباح في القوائم المالية للمصارف- دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية، مجلة العلوم الاقتصادية، العدد (17)، المجلد (2)، 110-127.

البريفكاني، آشتي عبدالستار عبدالغني، (2017)، أنموذج Altman بين النظرية و التطبيق- دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية الأهلية للتنبؤ بالفشل المالي، مجلة تكريت للعلوم الإدارية و الاقتصادية، المجلد (1)، العدد (37)، 263- 285.

الجحاوي، طلال مُحَمَّد علي و العبيدي، رافد كاظم نصيف، (2014)، تقييم مستوى جودة المعلومات المحاسبية من وجهة نظر معديها و مستخدميها- إطار تطبيقي مقترح في عينة من المصارف العراقية الخاصة و المستثمرين في سوق العراق للأوراق المالية، المجلة العراقية للعلوم الإدارية، المجلد (10)، العدد (39)، 66-103.

حمه أمين، عثمان عبدالقادر و البياتي، غازي عبدالعزيز و صالح، ابراهيم جليل، (2015)، مجلة جامعة التنمية البشرية، العدد (3)، المجلد (1)، 188-215.

العامري، سعود جايد مشكور و جبر، عبالدجبار علوان، (2018)، البيانات المحاسبية المعدلة و أثرها في الكشف المبكر عن الفشل المالي للشركات- دراسة تطبيقية في عينة من الشركات الصناعية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية، المجلد (15)، العدد (1)، 325- 358.

غنيمي، سامي مُحَمَّد أحمد، (2016)، دور المعلومات المحاسبية الدورية في التنبؤ بالتعثر و الفشل المالي في ظل الأزمة المالية العالمية- دراسة ميدانية، مجلة المحاسبة و المراجعة AUJAA، 1- 42.

القاموسي، ضياء عبدالحسين و فرحان، رندة حسن، (2019)، أثر القيمة العادلة في خاصية ملاءمة معلومات كشف الدخل، مجلة دراسات محاسبية و مالية، المجلد (14)، العدد (46)، 18-28.

المرشدي، عباس علوان شريف، (2018)، استعمال أنموذج (Sherrod) للتنبؤ بالفشل المالي للمصارف التجارية الخاصة في العراق- بحث تطبيقي في عينة من المصارف المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة جامعة بابل/ العلوم الصرفة و التطبيقية و العلوم الهندسية، المجلد (26)، العدد (1)، 253-275.

مشجل، هاني حميد و محاوش، علي حسين، (2017)، مدى إستجابة الممارسات المحاسبية للتغيرات في الإطار المفاهيمي المشترك للمحاسبة المالية، مجلة الكوت للعلوم الإقتصادية و الادارية، جامعة واسط، العدد (25).

مليجي، مجدي مليجي عبدالحكيم، (2014)، أثر التحول الى معايير التقارير المالية الدولية على جودة المعلومات المحاسبية و قيمة الشركات المسجلة في بيئة الأعمال السعودية- دراسة نظرية تطبيقية، مجلة المحاسبة و المراجعة، المجلد (2)، العدد (2)، 1-51.

يعقوب، ابتهاج اسماعيل و جاسم، عبدالرضا لطيف، (2018)، اختبار التحول الى معايير التقارير المالية الدولية IFRS على القطاع المصرفي الخاص في البيئة العراقية من منظور نوعي و قيمي، مجلة الإدارة و الإقتصاد، المجلد (41)، العدد (114)، 208-221.

### ث- الأخرى:

بطل، مُحَمَّد أنس، (2019)، جودة المعلومات المحاسبية و أثرها على قرارات الإدارية، حلقة بحث، جامعة حلب.

الجرف، ياسر أحمد السيد مُحَمَّد، (2017)، الإفصاح المحاسبي في ظل معايير التقرير المالي الدولية و أثره على ملاءمة المعلومات المحاسبية- دراسة نظرية تطبيقية، كلية التجارة، جامعة طنطا، 1055-1107 https://atasu.journals.ekb.eg.

فلوح، صافي و اسماعيل، اسماعيل و مرعي، عبدالرحمن و حمزة، محي الدين، (2009)، تحليل القوائم المالية، منشورات جامعة دمشق، كلية الإقتصاد.

مصطفى، سليمان مُحَمَّد و النجار، سامح مُحَمَّد أمين، (2017)، أثر التوفيق بين معايير المحاسبة المحلية و معايير التقرير المالي الدولية على تحسين جودة المعلومات المحاسبية في الأسواق الناشئة- دراسة ميدانية، كلية التجارة، جامعة بنها https://atasu.journals.ekb.eg.

### 6.2 المصادر باللغة الأجنبية:

### A- Scientific Thesis:

Akpaka, Nkechinyere Cynthia, (2015), International Financial Reporting Standards IFRS Adoption and Value Relevance of Financial Information of Listed Deposit Money Banks in Nigeria, Master

Adoption on Earnings Value Relevance of Quoted Nigerian Firms, Cogent Business & Management, Vol (6), 1-22.

Ramana, N. Venkata, Azashm S. Md., Ramakrishnaiah, K., (2012), Financial Performance and Predicting the Risk of Bankruptcy: A Case of Selected Cement Companies in India, International Journal of Public Administration and Management Research (IJPAMR), Vol. (1), No. (1), 40-56.

Senteney, David L., Chen, Yinning & Gupta, Ashok, (2006), Predicting Impending Bankruptcy from Auditor Qualifies Opinions and Audit Firm Changes, Journal of Applied Business Research, Vol. (22), No. (1), 41-56.

### D- Other:

Altman, Edward I., (2000), Predicting Financial Distress of Companies: Revisiting The Z-Score and Zeta Models, http://pages.stern.nyu.edu/~ealtman/zscores.pdf .

Bodle, Kerry A. & Cybinski, Patricia J. & Monem, Reza M., (2014), Effect of IFRS Adoption on Financial Reporting Quality: Evidence from Bankruptcy Prediction, https://core.ac.uk/download/pdf/143900764.pdf .

FASB, Statement of Financial Accounting Concepts No.8, (2010), Conceptual framework, chapter 3 "Qualitative Characteristics of Useful Financial Information", https://www.fasb.org/technicalagenda.

https://www.iasplus.com/en/standards/ifrs, Available 23/10/2020.

Degree, School of Post-graduated Studies, Ahmadu Bello University.

Almaharmeh, Mohammad, (2017), Do IFRS Adoption Financial Analysts and Earnings Quality Affect the Informativeness of Stock Price? Evidence From the UK, Business School, University of Salford, UK.

### B- Books:

Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Warfield, Terry D., (2019), Intermediate Accounting, 17th Edition, John Wiley and Sons.

Kieso, Donald E., Weygandt, Jerry J., Warfield, Terry D., (2020), Intermediate Accounting: IFRS Edition, 4th Edition, John Wiley and Sons.

Ross, Mclnnes & Skinner, Johnson & Alex, M., (2003), Adaptation IFRS (Analyses and Concepts), 2nd Edition, Quebec, Canada.

### C- Periodicals and Journals:

Ashour, Yousif H. M. & El-Farra, Majed M., (2002), Business Failure in the Gaza Strip Bankers and Business Experts' Viewpoint, Journal of the Islamic University of Gaza, Vol. (10), No. (1)., 1-25.

Ball, Ray, (2016), IFRS – 10 years later, Accounting and Business Research, Vol. (46), No. (5), 545-571.

Hayes, Suzanne K., Hodge, Kay A. & Hughes, Larry W., (2010), A Study of the Efficacy of Altman's Z To Predict Bankruptcy of Specialty Retail Firms Doing Business in Contemporary Times, Economics & Business Journal, Vol. (3), No. (1), 123-134.

Huo, Yang Hwae (2006) "Bankruptcy Situation Model in Small Business: The Case of Restaurant Firms, "Hospitality Review, Vol. (24), No. (2), 49- 58.

Kargin, Sibel, (2013), The Impact of IFRS on the Value Relevance of Accounting Information: Evidence from Turkish Firms, International Journal of Economics and Finance, Vol. (5), No. (4), 71-80.

Mulinga, Mwlia J., (2016), International Financial Reporting Standards Adoption and Value Relevance of Accounting Information, International Journal of Economics Commerce and Management, Vol. (2), No. (6), 814-827.

Odeomelam, Ndubuisi & Okafor, Regina G. & Ofoegbu, N. Grace, (2019), Effect of International Financial Reporting Standard

## الملحق

## Regression-pre-IFRS

**Model Summary[c,d]**

| Model | R | R Square[b] | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .985[a] | 0.970 | 0.969 | 0.244213 |

a. Predictors: RAI

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: LOGFFP

d. Linear Regression through the Origin

**Coefficients[a,b]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | t | Sig. |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | | |
| 1 | RAI | 1.263 | 0.046 | 0.985 | 27.261 | 0.000 |

a. Dependent Variable: LOGFFP

b. Linear Regression through the Origin

**Model Summary[c,d]**

| Model | R | R Square[b] | Adjusted R Square | Std. Error of the Estimate |
|---|---|---|---|---|
| 1 | .987[a] | 0.974 | 0.973 | 0.221718 |

a. Predictors: RAI

b. For regression through the origin (the no-intercept model), R Square measures the proportion of the variability in the dependent variable about the origin explained by regression. This CANNOT be compared to R Square for models which include an intercept.

c. Dependent Variable: LOGFFP

d. Linear Regression through the Origin

**Coefficients[a,b]**

| Model | | Unstandardized Coefficients | | Standardized Coefficients | |
|---|---|---|---|---|---|
| | | B | Std. Error | Beta | t |
| 1 | RAI | 2.280 | 0.077 | 0.987 | 29.563 |

a. Dependent Variable: LOGFFP

b. Linear Regression through the Origin

## Regression-post-IFRS